

# واقع البحث العلمي وآفاق تطوره في الجمهورية اليمنية

أ.د/ سيلان جبران العبيدي  
أستاذ الإقتصاد بجامعة صنعاء  
أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

## واقع البحث العلمي وآفاق تطوره في الجمهورية اليمنية

**التنمية** مفهوم شامل يشمل جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ، والبحث العلمي هو الوسيلة لتحقيق التنمية وعمودها الفقري ، وهذا ما ثبت لدى الدول المتقدمة التي جعلت البحث العلمي وسيلة تقدمها وحل مشاكلها، وأعطت البحث العلمي قدر كبير من الأهمية من خلال إيجاد المراكز البحثية المتخصصة وتقديم الدعم الكافي لها ورصد مبالغ كبيرة من ميزانيتها لتشجيع البحث والعمل بنتائجه .

**واليمن** كغيرها من الدول النامية التي عانت فترة طويلة من الجهل والتخلف ، لكن بعد قيام الثورة اليمنية سعت الدولة لنشر التعليم على ربوع اليمن إيماناً منها بأن الإنسان المتعلم هو أساس التنمية ، لذا عهدت إلى إيفاد أعداد كبيرة من أبنائها للدراسات العليا في مختلف التخصصات والذين تناولوا بدورهم كثيراً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ومحاولة تقديم حلول ومقترحات لكثير من المشاكل وبذلك أصبحت مكتبات الجامعات اليمنية تحوي العديد من الرسائل العلمية سواءً التطبيقية منها أو الإنسانية ، أو من خلال الأبحاث التي يقدمها أساتذة الجامعات ، كما سعت الدولة إلى فتح العديد من المراكز البحثية في مجال التربية والزراعة والصحة وغيرها .

إلا أن هناك العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها تحتاج إلى إخضاعها للبحث العلمي حتى يتم معالجتها من خلال النتائج العلمية التي تتوصل إليها البحوث وإلزام الجهات المعنية بتطبيق نتائج البحوث حتى تسهم بديوراً فاعلاً في تحقيق التنمية في كافة المجالات .

**نص** دستور الجمهورية اليمنية في الفصل (٣) من الباب الأول وفي المادة (٢٧) ما يلي : " تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفكرة وروح وأهداف الدستور، كما توفر الوسائل المحققة لذلك ، وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها " .

وورد في القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنية وفي مادته (٥) ما يلي :-  
أ- تعمل الجامعات بوجه عام على تحقيق الأهداف الآتية :-

١. تدريس وتمكين الطلبة من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقييمها .
٢. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني .
٣. تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية .
٤. الاهتمام بتنمية التقنية وتطويرها والاستفادة منها في تطور المجتمع .
٥. توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها .
٦. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة .

والبحث العلمي هو كل مجهود علمي غايته الإضافة إلى المعرفة الإنسانية وإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد نشأ البحث العلمي بنشوء الجامعات وتقدم بتقدمها ، ويعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث الرئيسية بالجامعات وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبالرغم من وجود سبع جامعات حكومية وثمان جامعات أهلية إلا أن هذه الجامعات لم تقم بوظائفها الثلاث ، وقد ركزت على الوظيفة الأولى وهي عملية التدريس يستثنى من هذا العدد جامعتي صنعاء وعدن بحكم أقدميتهما . وعليه يمكن القول بأن البحث العلمي هو من بين المسؤوليات الرئيسية لأي جامعة كونها المؤسسة المسؤولة بالحفاظ على المعرفة ونقلها إلى الأجيال والعمل على تطويرها .

وقد تباينت نشاطات مراكز البحث العلمي والمؤسسات الجامعية في مجال البحث العلمي من حيث الحجم والفاعلية وإن كان الكثير منها لازالت في بداياتها الأولى كما هو قائم في الجامعات الحكومية الناشئة . إلا أن الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م تتطلع إلى زيادة أعداد المراكز البحثية وزيادة الإنفاق عليها ودعمها وتفعيل دورها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة . بالإضافة إلى تشجيع إجراء الدراسات والبحوث العلمية في الجامعات بما في ذلك الأبحاث التي تدخل ضمن متطلبات الدرجات العلمية العليا وأبحاث الترقيات العلمية .

**ويعاني** البحث العلمي في الجامعات اليمنية ومراكز الأبحاث المتخصصة التابعة للوزارات والمصالح والهيئات الحكومية من غياب استراتيجية وخطة للبحث العلمي ومن إجراء البحوث التنموية والتطويرية ، ناهيك عن قصور الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتي لم تتجاوز (٠,٠٥%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما ينفق علي البحث العلمي في بعض الدول والذي يصل إلى (٠,١١%) في السعودية و (٠,٢٢%) في الكويت و(٠,٢٨%) في الأردن و (٠,٣٤%) في مصر و (٢,٥٣%) في إسرائيل ، و (٢,٩%) في اليابان و (١,٦٢%) في كوبا حسب إحصائيات عام ١٩٩٦م .

**وهناك** العديد من الأسباب والتي تدخل ضمن إطار البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية كمعوقات للبحث العلمي منها :-

- ١ . شحة المصادر والمراجع وعدم استغلال شبكة المعلومات الدولية .
- ٢ . عدم العمل بنتائج البحوث في ميادين العمل المختلفة والتنموية بصورة خاصة .
- ٣ . قلة إسهام الجامعات في علاج المشكلات التنموية من خلال البحوث العلمية .
- ٤ . قلة الاهتمام بالبحث العلمي من قبل الجامعات .
- ٥ . ج. عدم الاهتمام وتقدير المجتمع للبحث العلمي .
- ٦ . د. الصلات الضعيفة مع مراكز البحوث والجامعات في الخارج .

**إلا أنه** يلاحظ غياب التنظيم المؤسسي وانعدام التنسيق والتعاون بين هذه المراكز والمؤسسات البحثية فيما بينها على المستوى المحلي والعربي والدولي .

بالإضافة إلى ضعف البحث العلمي على مستوى الجامعات اليمنية حكومية كانت أو أهلية كونها المسئولة وبيت الخبرة في أعداد البحوث المختلفة ، وعلى الرغم من وجود وزارة مختصة هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتضمن قطاع هام يختص بالبحث العلمي ، كذلك تم إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي إلا أن هذه المنجزات المؤسسية لم يصاحبها نتائج ملموسة لتوجيه البحث العلمي وتحديد أولوياته لخدمة قضايا التنمية ، وقد تعددت المراكز والهيئات البحثية في البلاد منها :-

- ١ . مركز الدراسات والبحوث اليمني وفروعه .
- ٢ . مركز البحوث والتطوير التربوي وفروعه .
- ٣ . الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وفروعها .
- ٤ . الهيئة المركزية للبحث العلمي .
- ٥ . مركز الدراسات والبحوث السكانية .
- ٦ . مركز أبحاث علوم البحار وفروعه .
- ٧ . مركز البحوث والدراسات والإصدار .

**وهناك** مؤسسات ومراكز أبحاث خاصة هي :-

- ١ . مؤسسة العفيف .
- ٢ . مؤسسة السعيد الثقافية .
- ٣ . مركز الدراسات الإستراتيجية .
- ٤ . مركز دراسات المستقبل .
- ٥ . مؤسسة باكتير .

وهناك من المراكز البحثية التابعة للكثير من الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية والمؤسسات المصرفية ، والمراكز البحثية في الجامعات الحكومية والأهلية .

وعليه فمن الضرورة وجود خارطة وطنية واضحة للبحث العلمي في اليمن تحدد توجهاته وتوضح أولوياته من قبل المجلس الأعلى للبحث العلمي والذي تقع على عاتقه عمليات التنسيق والتكامل بين أجهزة البحث العلمي المختلفة حتى تأتي نتائجه لمعالجة الأوضاع والقضايا التي تعيق خطط التنمية .

و تولي القيادة السياسية بزعامة الأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح ، حفظه الله ورعاه، جل اهتمامه بالبحث العلمي والباحثين من خلال توجيهاته للعناية والاهتمام بالبحث العلمي أو من خلال تقديم الحوافز والجوائز التشجيعية للباحثين في مختلف التخصصات .

وأخيراً لا بد من التوصل إلى المقترحات والمعالجات كما تشير إليها معظم الأبحاث في هذا الصدد ومن أهمها :-

١. رفع مخصصات الإنفاق على البحث العلمي إلى مستوى أعلى مما يخصص حالياً حتى تصل إلى نسبة مساوية أو مقاربة لما يخصص للبحث العلمي في الدول العربية .
٢. قيام المجلس الأعلى للبحث العلمي بدوره في عملية التنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث العلمي القائمة وإيجاد التكامل فيما بينها والتنسيق مع مراكز ومؤسسات البحث العلمي العربية الإقليمية والدولية .
٣. وضع خارطة وطنية للبحث العلمي توجه فيها الجامعات ومراكز البحث لخدمة أغراض التنمية وفقاً لتوجهات البحث العلمي المعدة من قبل المجلس .
٤. إلزام المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البلاد للاستفادة من الخبرات العلمية الوطنية وعدم الاعتماد على الخبرات الأجنبية إلا في الحدود الدنيا والأخذ بنتائج البحوث .
٥. ربط برامج الدراسات العليا بمشكلات المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البلاد وفقاً للاحتياجات التنموية واعتبار هذه الدراسات هي الجزء المهم في البحث العلمي .
٦. توطيد العلاقات الثقافية والعلمية مع الجامعات العربية والأجنبية والتشجيع على عمل البحوث العلمية المشتركة .
٧. تفعيل دور وسائل الإعلام في خلق الوعي العلمي واحترام البحث العلمي والاستفادة من النتائج.

<http://www.scepye.org> / المصدر

أ.د/ سيلان جبران العبيدي

كلية التجارة والاقتصاد

جامعة صنعاء

الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم